متحدون لرفعة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
3–4 ديسمبر 2026، جنيف

المساءلة الإنسانية في مجال التكنولوجيا: ضمان استرشادنا بالمبادئ الإنسانية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

مشروع عناصر القرار

ديسمبر 2025

AR

الأصل: بالإنكليزية

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتعاون مع الصليب الأحمر الأمريكي والصليب الأحمر الأسترالي والصليب الأحمر البريطاني وجمعية الصليب الأحمر الكيني والصليب الأحمر اللبناني

مشروع عناصر القرار

المساءلة الإنسانية في مجال التكنولوجيا:
ضمان استرشادنا بالمبادئ الإنسانية
في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

معلومات أساسية

يسعى مشروع عناصر القرار المقترح والمعنون "المساءلة الإنسانية في مجال التكنولوجيا: ضمان استرشادنا بالمبادئ الإنسانية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" إلى تقديم ملخّص للمضمون المحتمل لكل فقرة، دون تقديم نص نهائي للمشروع. وتلي كل قسم مسوغات توضح مدى جدوى إدراج هذه الفقرات في القرار.

وتُعرض هذه الوثيقة من أجل التشاور مع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بغية جمع دفعة أولى من التعليقات والتعقيبات، والحصول على فهم أولي بشأن ما إذا كان النهج المقترح مقبولاً ويحظى بتوافق الآراء.

ويُرجى، لدى تقديم التعليقات والتعقيبات على هذه الوثيقة، النظر في السؤالين التاليين:

- هل توافق على العناصر المقترح إدراجها في فقرات الديباجة ومنطوق القرار من القرار المقترح؟
- هل هناك عناصر غير موجودة في القرار أو ينبغي إدراجها فيه؟

ولا يُتوقّع في هذه المرحلة تلقي أي تعليقات مفصّلة على صياغة مشروع عناصر هذا القرار. وستُتاح في مرحلة لاحقة فرصة للتعليق على صياغة محدّدة حالما يصبح المشروع الأولي للقرار متاحاً.

مقدمة

أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واسعة الانتشار/ حاضرة حضوراً طاغياً في يومنا هذا وتنامى نطاق تأثيرها وآثارها إلى حدّ كبير. ولم تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مجرد سلع، بل أصبح لها تداعيات جيوسياسية ومجتمعية كبيرة. فقد أُدرجت الحلول والسبل المرتبطة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في جهود العمل الإنساني، واعدة بتعزيز عملنا وتحسين قدراتنا، لكنها في الواقع جلبت أيضاً مخاطر جمة. وصارت المنظمات الإنسانية تعزز الإلمام بالمعرفة الرقمية، وخصوصية البيانات واستخدام المعلومات أداة للمساعدة، لكن التبني السريع للذكاء الاصطناعي يطرح أسئلة أخلاقية وعملية جديدة.

وقد تؤدي المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى قضم ثقة المجتمعات المحلية أو إلحاق الضرر بها، إذا لم تكن هذه المبادرات مصممة بعناية استناداً إلى احتياجات هذه المجتمعات وسياقاتها ورؤاها. ويمكن أن تقوّض هذه التكنولوجيات مبادئنا وأن تلحق الضرر عن غير قصد بالمجتمعات المحلية نفسها التي نسعى إلى حمايتها وتمكينها، إذا لم نضع ضمانات متينة.

وقد نمت مراقبة الجمهور للآثار السلبية المحتملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الحقوق الأساسية، وديناميات النزاع، والبيئة والأمن، واقترنت بدعوات إلى المزيد من الشفافية والمسؤولية والمساءلة، ولا سيما من قبل الهيئات الحكومية والإنسانية. وباتت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مُسيّسة أيضاً، إذ سيطرت بضع دول وشركات خاصة على سلاسل الإمداد والأسواق. وتعكس هذه الأدوات غالباً مصالح وقيماً اجتماعية وسياسية يجب أن تُقيّم مقارنة

بالمبادئ الأساسية السبعة، وخاصة الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال، وبواجب "عدم إلحاق الضرر" (بما في ذلك بتعزيز حماية البيانات وتدابير الأمن السيبراني).

ويزداد اعتماد الحركة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم مهمتها. ونظراً إلى أن سياقات العمل تزيد من اعتمادها على الوسائل الرقمية وأن التطورات التكنولوجية تتسارع، فقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات جزءاً لا يتجزأ من عمليات الحركة، وهو ما يُبرز اعتماد الحركة عليها. لكن مستوى التحول الرقمي وإمكانيات الاتصال بالإنترنت والموارد يختلف اختلافاً كبيراً داخل الحركة. وتتسم أيضاً المجتمعات المحلية التي نعمل من أجلها بتنوع كبير من حيث مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والممارسات ذات الصلة، ومن حيث إلمام المجتمعات المحلية بالمعرفة الرقمية.

وسيكون بإمكاننا أن نكفل نتائج أفضل لمكونات الحركة والمجتمعات المحلية التي نعمل معها إذا ما التزمنا بمبادئنا الأساسية وطبقنا الصرامة نفسها التي نعتمدها في ممارساتنا المماثلة لتحديد كيفية دمج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في عملنا. وسيساعد الاعتماد على مبادئنا أيضاً في ضمان استمرار إمكانية وصولنا إلى المجتمعات المحلية.

وقد اعتمد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) أول *استراتيجية خاصة بالتحوّل الرقمي* له في عام 2020 فوضع أعضاءه في مسار من التحول الرقمي وألزمهم بالمساءلة والنزاهة المتجذرتين في المبادئ الأساسية، بما يضمن أن استخدام التكنولوجيا والابتكار فيها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يتوافق مع مهمتنا الإنسانية ويفيد في تعزيز ثقة المجتمعات المحلية.

وشدّدت استراتيجية اللجنة الدولية بشأن التكنولوجيا لعام 2025 على وجوب قياس جميع الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيا استناداً إلى مقاييس الحياد والاستقلال وعدم التحيز. وتناول دليل اللجنة الدولية بشأن حماية البيانات في سياق العمل الإنساني مسائل التكنولوجيا من قبيل الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات منذ مرحلة التصميم. وطرح التقرير المعنون "رقمنة شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء: الفوائد والمخاطر والحلول الممكنة" مساراً لحماية الهياكل الإنسانية والطبية الرقمية التي تتلقى دعماً متنامياً من القطاع التكنولوجي. وتوفر هذه المبادرات مجتمعة إطاراً يربط بين التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي والضمانات التشغيلية وقيم الحركة.

ودعت أكاديمية سولفرينو التابعة للاتحاد الدولي والمركز العالمي للتأهب للكوارث الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في شهر ديسمبر 2023 إلى اجتماع لمناقشة كيفية اتباع نهج أخلاقي إزاء التطور التكنولوجي، بالاستعانة بمبادئنا الإنسانية الأساسية. وشهد الاجتماع مناقشة متعمقة بشأن الحاجة الملحة إلى تحسين النهج الذي نتبعه في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وبذلت بعض الجمعيات الوطنية أيضاً جهوداً لمعالجة هذه المسألة. وعلى سبيل المثال، أطلقت جمعية الصليب الأحمر الكيني استراتيجية بشأن البيانات والتحول الرقمي للفترة 2024-2028، ركّزت على ست ركائز استراتيجية، هي: تمكين الناس الذين نخدمهم، وتطوير نظم رقمية جامعة، وضمان استخدام مسؤول للبيانات، وتعزيز شراكات مستدامة، وتعزيز الابتكار الرقمي، وتنفيذ تحول رقمي عماده المجتمع المحلي. وعلى غرار ذلك، أطلق الصليب الأحمر الأسترالي مبادرة سمّاها "Humanitech " تضمنت سلسلة من المبادئ المرتبطة بتصميم التكنولوجيا بأسلوب يعطي الصدارة للمبادئ الإنسانية.

وأظهرت البحوث أنه حينما تُدمج المبادئ الإنسانية المتعلقة بالمساءلة في النهج المتبعة في التحول الرقمي، تكون الحلول الرقمية المبتكرة أكثر جدوى واستدامة وأكثر قدرة على تلبية احتياجات الممارسين والمجتمعات المحلية التي نخدمها.

وتشمل القرارات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع ما يلي:

- القرار 34IC/24/R2: "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة"

- القرار 33IC/19/R4: "إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية"
- القرار CD/19/R1: "التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة"

وإن هذا القرار:

- سيوحّد آفاق العمل المتاحة للحركة لأجل تعزيز المساءلة الإنسانية في العصر الرقمي.
- سيُرشد الحركة في إدارة هذا المشهد المعقّد فتكفل أننا نعتمد التكنولوجيا بالأسلوب الرصين نفسه الذي نعتمده في تحقيق أهدافنا الإنسانية.
- سيدعو الحركة وشركاءنا ومنظومة العمل الإنساني ككل إلى أن تعتمد نهجاً متكرراً وقائماً على المبادئ لكي تضمن أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تُستخدم بنجاح من قبل الجمعيات الوطنية والمجتمعات المحلية التي تخدمها.

فقرات الديباجة

الفقرة 1: يمكن أن تُقرّ هذه الفقرة من الديباجة بالحاجة إلى أن تُرشد المبادئ الأساسية استحداث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعمليات التكنولوجية وتطبيقها واستخدامها. ويمكن أن تعيد هذه الفقرة تأكيد أهمية المبادئ الإنسانية في إرشاد عمل مكونات الحركة ودورها في المساعدة في حماية المجتمعات المحلية من الضرر.

الفقرة 2: يمكن أن تُقرّ هذه الفقرة من الديباجة بأن المجتمعات المحلية تقع في صميم جميع القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا طوال دورة حياة هذه التكنولوجيا، وأن الحركة والشركاء يؤدّون دوراً تعاونياً، وأن تحترم هذا الواقع.

الفقرة 3: يمكن أن تشير هذه الفقرة من الديباجة إلى أن العالم يعتمد أكثر فأكثر على الأدوات الرقمية وأن المجتمعات المحلية نفسها تستخدم التكنولوجيات الرقمية بوتيرة أكثر اطراداً، وأن التكنولوجيات الناشئة من قبيل الذكاء الاصطناعي تثير أسئلة بشأن الآثار السلبية المحتملة على المجتمعات المحلية، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة (مثل الإقصاء الرقمي وأشكال التحيز الرقمية)، ومعالجة البيانات الحساسة، واستحداث الوسائل التكنولوجية واستخدامها بشكل أخلاقي.

الفقرة 4: يمكن أن تُشدّد هذه الفقرة من الديباجة على وجوب أن تقيّم المنظمات الإنسانية باستمرار ما إذا كان الأثر السلبي الناجم عن استخدامها للتكنولوجيا يفوق الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يعود به هذا الاستخدام، وأن تضمن أن الأشخاص المتضررين من الأزمات يشاركون بشكل فعلي في هذا التقييم وفي اتخاذ القرارات في هذا الشأن، وذلك نظراً إلى المخاطر الجديدة التي تنجم عن الأدوات التي تولد نتائج غير حتمية كالذكاء الاصطناعي التوليدي والتي يمكن أن تحدّ من الشفافية وتولّد الأفكار المتحيزة ببطء وتخفيها وراء الخوارزميات.

الفقرة 5: يمكن أن تعبّر هذه الفقرة من الديباجة عن الحاجة إلى معالجة الاختلاف في مستوى المعرفة الرقمية ومراحل التحول الرقمي داخل الحركة وفي البلدان والسياقات المختلفة.

الفقرة 6: يمكن أن تعبّر هذه الفقرة من الديباجة عن الحاجة إلى مواءمة النُهج الحالية مع البحوث الخاصة بالتكنولوجيا وتصميمها وتطويرها واعتمادها، وذلك لترسيخ المعايير الإنسانية الخاصة بالمساءلة في العملية والتذكير بمبادئنا الأساسية.

الفقرة 7: يمكن أن تذكر هذه الفقرة من الديباجة إطار الشراكة بين الحركة وموفري الخدمات التكنولوجية وتسلط الضوء على مبدأي تقاسم المعلومات والخصوصية، وجانب الاستدامة في الحلول الرقمية ومستوى تبني كل طرف لهذه الشراكة.

الفقرة 8: يمكن أن تُقرّ هذه الفقرة من الديباجة بالتقدم الملموس الذي أُحرز في مجال الاستحداث التقني لشارة رقمية بوصفها وسيلة للتعريف بالبيانات وبالهيكل الرقمي للمنظمات والهيئات المخوّلة عرض الشارات المميزة المعترف بها في القانون الدولي الإنساني ولتحديد الحماية القانونية المكفولة لها، حيث ينطبق ذلك، ويمكن أن ترحّب بالتعاون الجاري في الهيئات الدولية لتوحيد المعايير لدمج الشارة الرقمية في النظم العالمية للمعلومات والاتصالات.

الفقرة 9: يمكن أن تشير هذه الفقرة من الديباجة إلى التداعيات الأوسع للتطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المجالات التي تقدم فيها الحركة الدعم وفي المجالات الأخرى التي تعني الحركة، مثل استدامة التكنولوجيات الحديثة وأثرها البيئي، واعتمادها على نطاق واسع. ويمكن أن تُشدد الفقرة على الحاجة إلى إطار يمكن أن تستخدمه الحركة لتقييم الآثار الفورية والحدّ منها بغرض تخفيف العواقب الأوسع نطاقاً.

المسوغات:

يؤكد تنامي التحول الرقمي في أنشطتنا اليومية الحاجة الملحة إلى معالجة التحديات والمخاطر التي تطرحها هذه الحلول. وتشمل التحديات الرئيسية التي حددتها المناقشات داخل الحركة المساءلة إزاء القرارات التي تُتخذ بدعم من الذكاء الاصطناعي، والحاجة إلى ضمان وجود مراقبة بشرية في السياقات المرتفعة المخاطر، ومخاطر المعلومات الضارة أو التحيز أو الأخطاء التي تضرّ بالمدنيين.

وتستثمر الحركة وشركاؤنا في التكنولوجيات الرقمية على أمل تحقيق أثرنا الإنساني وتقييم هذا الأثر باستمرار طوال دورة حياة التكنولوجيات. ويمكن أن تساعد التكنولوجيا، حين تُستخدم وفق ضوابط محددة، في تنفيذ مهمتنا، خاصة مع استمرار نمو الاحتياجات وتضاؤل الموارد. ويمكن أن تكون التحولات التكنولوجية أكثر فعالية عندما تجري في إطار آمن وتسترشد بمبادئنا. وفي حين يُدرّب صانعو التكنولوجيا على تحديد ما إذا كان المنتج قد استوفى معايير الهندسة الجيدة، فإن المتخصصين في المجال الإنساني هم من يتحملون عبء تحديد ما إذا كانت العملية والمنتج يلتزمان بالمعايير الإنسانية للمساءلة.

وتؤثر الدروس المستخلصة من النواحي الرئيسية الأخرى من عملنا الإنساني والنُهج المتبعة فيها تأثيراً بالغاً على طموحنا في هذا المجال. وإننا نؤكّد الحاجة إلى البناء على التفاعل مع المجتمعات المحلية والعمل معها في جميع أنشطتنا، وليست التكنولوجيا استثناءً.

فقرات منطوق القرار

الفقرة 1: يمكن أن تدعو هذه الفقرة من منطوق القرار إلى حشد دعم الحركة للإقرار بالحاجة إلى دمج معاييرنا الإنسانية الأساسية المتعلقة بالمساءلة في عملياتنا ومشاريعنا ومنتجاتنا الرقمية.

الفقرة 2: يمكن أن تدعو هذه الفقرة من منطوق القرار الحركة إلى العمل مع الشركاء في مجال التكنولوجيا، بمن فيهم الجامعات والقطاع الخاص، لتكفل أنهم يفهمون المسؤوليات الإنسانية تجاه المجتمعات المحلية، وتوضح تطلعاتها إلى أن تُترجم هذه المسؤوليات إلى متطلبات تعبر عن الضرورات والأولويات الإنسانية من أجل تحسين النواتج التكنولوجية.

الفقرة 3: يمكن أن تشجع هذه الفقرة من منطوق القرار الحركة على تعزيز علاقاتها بموفري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرهم من الجهات المعنية، حيث يكون ذلك مناسباً، لإقامة حوار معهم والتأثير في ممارساتهم وسياساتهم ومعاييرهم بحيث تراعي على نحو أفضل الاعتبارات الإنسانية، وحماية الأشخاص المعرضين للخطر، والمخاطر والفرص المُحددة المرتبطة بنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياقات العمل الإنساني.

الفقرة 4: يمكن أن تُشجع هذه الفقرة من منطوق القرار الحركة على الاستثمار في برامج التوعية والتدريب وتنمية القدرات بحيث يكون موظفوها وشركاؤها مدعومين ومجهزين بما يلزم لفهم أهمية اتباع نهج أخلاقي ومسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لدعم العمل الإنساني، وأن يقوموا بذلك بالفعل. ويمكن أن يشمل ذلك إشراك شركاء أكاديميين يتولون تعليم متخصصين جدد في مجال التكنولوجيا.

الفقرة 5: يمكن أن تؤيد هذه الفقرة من منطوق القرار إنشاء فريق استشاري وآلية مراقبة داخل الحركة لمناقشة هذه المسألة ومعالجتها، ومواصلة هذه المهمة بدأب بعد اعتماد القرار، ورفع تقارير إلى مجلس المندوبين.

الفقرة 6: يمكن أن تدعو هذه الفقرة من منطوق القرار إلى إنشاء آليات يكون غرضها إبراز الممارسات/الأمثلة الجيدة حيث حسّن التطبيق الناجح للتكنولوجيا في العمل الإنساني النتائج/التجارب، واستطلاع كيفية توسيع نطاق هذه النماذج. ويمكن أن تسعى إلى وضع إطار يسمح باستخلاص الدروس ومراقبة أي تحولات تكون قد نجمت عن الدروس المستخلصة.

الفقرة 7: يمكن أن توصي هذه الفقرة من منطوق القرار بأن تتمسك الحركة بأعلى مستويات المسؤولية والمساءلة في استخدامها وإدارتها لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال المراقبة والتقييم ورفع التقارير باستمرار بشأن شراء الحلول التكنولوجية واستخدامها وإدارتها ومراجعة جدواها، بما في ذلك من خلال إعداد تقارير متاحة للجمهور، حيث يكون ذلك مناسباً.

الفقرة 8: يمكن أن تُشدّد هذه الفقرة من منطوق القرار على الحاجة إلى اتباع نهج جماعي وتعاوني داخل الحركة، وعلى منافع هذا النهج من أجل تحسين عمليات الشراء والاستثمار في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

المسوغات:

تُرشد المبادئ الأساسية هذا القرار الذي يراد منه تلخيص العناصر والتطلعات الأساسية التي توجه إدارة الحركة للتحديات الأخلاقية والعملية المتعلقة باستخدامها للحلول التكنولوجية واختيارها واختيار موفريها. وتسمح المبادئ الأساسية بأن تُدمج قيم الحركة وثقافة النزاهة فيها في الخيارات والسياسات والممارسات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وترمي الحركة من ذلك إلى أن تكون مثالاً يُحتذى به وأن تكفل اتباع نهج مرن ومتجانس ومسؤول يعزّز مصداقيتها وسمعتها. وستعمل الحركة على تعزيز التوعية بشأن هذه المبادئ واحترامها في صفوف موظفيها وفي تفاعلاتها وعلاقاتها بموفري تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والجهات المانحة والشركاء.

الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال

- يُستمد النهج الذي تعتمده الحركة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أهداف إنسانية بحتة ومن التزام بتحسين جودة أنشطتها وفعاليتها وأثرها. ويعتبر هذا النهج أن احترام القانون والمبادئ الإنسانية، وحقوق الإنسان، والسلامة والأمن والكرامة، عناصر رئيسية في خياراتها واستراتيجياتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويركز النهج على الحلول التكنولوجية التي يمكن أن تساعد في تخفيف معاناة السكان المتضررين من الأزمات، وتعزيز قدرتهم على اتخاذ القرارات والصمود، وتكمّل التفاعلات المباشرة معهم والعمل بالقرب منهم. وتجري الحركة تقييماً منهجياً للأثر الجانبي السلبي الذي يمكن أن تتركه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الأشخاص المتضررين وتتخذ كل التدابير الممكنة لتجنب هذا الأثر والتخفيف منه من خلال التفاعل مع الجهات المعنية، وذلك تمشياً مع نهج "عدم إلحاق الضرر".

- تستخدم الحركة الحلول التكنولوجية التي تعزز قدرتها على رصد الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها بطريقة غير متحيزة. وهي تبذل قصارى جهدها لتستشير الأشخاص المتضررين والمستخدمين وغيرهم من الجهات المعنية لتكفل أن الحلول والأدوات التكنولوجية التي تستخدمها آمنة وجامعة في تصميمها وأثرها، وأنها تسمح بتوزيع المساعدات والخدمات على جميع الأشخاص المتضررين والمستخدمين بطريقة عادلة وغير تمييزية ومتساوية ومتكافئة تراعي المستويات المتفاوتة من الاحتياجات والقدرات.
- تتخذ الحركة جميع التدابير الممكنة لتكفل أن اختيارها للأدوات التكنولوجية ولموفريها لا يمكن أن يُستغل للطعن في حيادها واستقلالها بسبب احتمال أن يتصوّر الناس أن ثمة ارتباط أو اصطفاف إلى جانب شركات أو مجموعات أو أفراد (1) يشاركون بشكل مباشر في أنشطة تُسهم في نزاع مسلح أو مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بأطراف النزاع؛ أو (2) يروجون لممارسات أو مصالح أو مبادرات مرتبطة بشركات أو باعتبارات سياسية تتناقض مع مهمتها الإنسانية وقيمها الأخلاقية.
- تنظر الحركة إلى حماية البيانات على أنها مبدأ مرتبط بالمساءلة وتكفل أن نشر التكنولوجيات الحديثة يسترشد بمبادئ الضرورة والتناسب واحترام كرامة الإنسان. وتستند الحركة إلى السياسات والأطر القانونية القائمة وإلى الدروس المستخلصة من عمليات اختراق البيانات التي شهدتها في الماضي وتسعى إلى تعزيز قدرتها الجماعية على حماية البيانات الشخصية.

نهج شامل ومتوازن وعملي

- تُركز الحركة في تقييمها للخيارات التكنولوجية على شراء واستحداث أدوات ونظم عملية ومجدية وفعالة تتمشى مع الاحتياجات الميدانية وقدرات الدمج. وتوازن الحركة بتأنٍ بين إيجابيات وسلبيات كل حلّ محتمل، آخذة في الاعتبار أثره على فعالية أنشطة المنظمة وعملياتها طوال دورة حياة الحلّ المعني، وتركّز على متطلبات السلامة والأمن، والاستدامة، والتشغيل المتبادل، والفعالية من حيث التكلفة، والقيمة المضافة العملية بالنسبة للأشخاص المتضررين والمستخدمين النهائيين وموظفي الحركة.
- حين تقيّم الحركة موفري خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المحتملين، تُحلّل باستمرار مصداقية الشركات الخاضعة للتقييم وسمعتها وتركّز على سجلها المؤسسي وسياساتها وممارساتها في مجالات البيئة والاستدامة والإدارة، ومواقفها العلنية ومدى انخراطها في السجالات أو الحوارات السياسية أو المرتبطة بالنزاعات.
- تركز الحركة حين تشتري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تبسيط نظامها الرقمي، وتعزيز التشغيل المتبادل وتعزيز القدرة على الصمود. وهي تبذل جهوداً خاصة لتنويع مجموعة الأدوات التكنولوجية، وتحسين القدرة على الصمود في المجال الرقمي، والحدّ من اعتمادها على عدد ضئيل من موفري التكنولوجيات، حيث يكون ذلك مناسباً. وتستعين الحركة بالموارد المتاحة في النظم المحلية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، حيث يكون ذلك مفيداً وممكناً.

التكيّف وقابلية التوسيع والاستدامة

- حين تقيّم الحركة الحلول المحتملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلجأ إلى تحليل متعدد الأبعاد يشمل (1) الأهمية بالنسبة للمنظمة المعنية ومستوى الخطر بالنسبة للمستخدمين وللحركة؛ و(2) الترابط بين الحلول ومواءمتها وتوافقها مع أهداف المنظمة وقيمها ونظمها وعملياتها؛ و(3) إمكانات توسيع الحلول وتكييفها مع حالات استخدام ومتطلبات وسياقات محددة؛ و(4) واعتبارات الاستدامة في ما يخص تكاليف الشراء والنشر والصيانة والبصمة البيئية.
- تسعى الحركة إلى استطلاع حلول تكنولوجية تكون متاحة وآمنة ومناسبة ومجانية و/أو مفتوحة المصدر يمكن أن تساعد في الحدّ من الاعتماد على أدوات ونظم تمتلكها شركات تجارية يمكن أن تشكل تهديداً لقدرتها على

الصمود واستقلالها في الميدان أو الحدّ من قدرتها على اختيار بدائل لا تكون باهظة الثمن، حيثما يكون ذلك مناسباً ووفقاً لأهمية الحلول التكنولوجية التي تقيّمها ومستوى الخطر المرتبط بها.

ونظراً إلى أن المسائل المرتبطة بالتكنولوجيا مسائل واسعة الانتشار ونُظمية وغير قابلة لأن تُعالج نفسها بنفسها، يجب على الحركة أن تتحمل مسؤولية استخدام التكنولوجيا استخداماً قابلاً للمساءلة وتواصل العمل مع الدول وهيئات وضع المعايير وغيرها، واضعة نصب أعينها مصالح المجتمعات المحلية وقدرتها على اتخاذ القرارات.

ويمكن إنشاء فريق استشاري وآلية مراقبة داخل الحركة لمناقشة هذه المسألة ومعالجتها، ومواصلة هذه المهمة بدأب بعد اعتماد القرار، ورفع تقارير إلى مجلس المندوبين، بغية توجيه أهداف هذا القرار ورسم معالمها. وقد تشمل مهمة هذا الفريق جمع رؤى المجتمعات المحلية المعنية وتجاربها لتوفير معلومات مفيدة للتطورات المستقبلية والمناقشات والقرارات والأطر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.